من هرمز إلى باب المندب : هل نحن على أعتاب الحرب الشرق أوسطية الكبرى ؟

السفير د. محمد قباطي

كيف تتحول معركة الممرات إلى حرب على الطاقة... ولماذا قد يشعل تلاقي هرمز وباب المندب الانفجار الكبير؟

من إدارة الأزمات إلى إعادة تشكيل مسرح الحرب

لم يعد ما يجري في الشرق الأوسط مجرد تصعيد تقليدي يمكن احتواؤه ضمن قواعد الاشتباك المعهودة، بل بات أقرب إلى إعادة تشكيل منهجية لمسرح حرب إقليمية مفتوحة. فالمعطيات المتراكمة—من توسيع الوصول العسكري الأمريكي إلى القواعد الخليجية، إلى التحول التدريجي في مواقف بعض دول الخليج—تعكس تحولاً في بنية القرار الاستراتيجي، قد يرقى إلى مستوى التمهيد لحرب أطول وأكثر تعقيدًا ظلت كامنة في بنية الإقليم لعقود.

وتتجلى هذه التحولات في مؤشرات واضحة: تحول في قواعد الاشتباك، انتقال من الحياد الحذر إلى الدعم المشروط، تهيئة عمليات طويلة الأمد، وكسر متدرج للمحظورات. وهي مؤشرات لا تعني فقط تصعيدًا، بل إعادة تموضع استراتيجي شامل.

كسر المحظورات والتحول إلى حرب أنظمة

ما كان يُعدّ خطوطًا حمراء أصبح اليوم جزءًا من الواقع العملياتي: ضربات مباشرة تطال عمق دول الخليج، استهداف منشآت الطاقة، واحتمالات انخراط أطراف إقليمية بشكل مباشر—حتى وإن جاء ذلك تحت عنوان الدفاع.

هذا التآكل المتسارع للقيود يعكس حالة ما قبل الانفجار، حيث تنتقل الحرب من كونها مواجهة محدودة إلى حرب أنظمة تستهدف البنية التحتية للطاقة، وسلاسل الإمداد، والممرات البحرية.

وهنا لم يعد الصراع يدور حول السيطرة على الأرض، بل حول التحكم في تدفقات الطاقة—أو تعطيلها.

الخليج بين الردع والانزلاق في ظل توازن انفجاري

تجد دول الخليج نفسها أمام معادلة معقدة: لا ترغب في حرب شاملة، لكنها لم تعد قادرة على امتصاص الضربات دون رد، بينما تتزايد الضغوط نحو انخراط أوسع في المواجهة.

هذا الوضع لا يعكس توازن ردع مستقر، بل ما يمكن وصفه بتوازن انفجاري، حيث يمتلك الجميع القدرة على الإيذاء دون قدرة حقيقية على الحسم، ويصبح الخطأ التكتيكي الصغير كافيًا لإطلاق تصعيد استراتيجي واسع.

من خنق الممرات إلى ضرب المنابع: هرمز وباب المندب في معادلة واحدة

إن أي محاولة لفرض حرية الملاحة بالقوة في مضيق هرمز لن تعني احتواء الصراع، بل توسيعه. فالممرات البحرية حين تعسكر، تتحول إلى ساحات مواجهة لا إلى ممرات آمنة.

ومع تصاعد التوتر في الخليج، تبرز مؤشرات مقلقة على انتقال الضغط إلى باب المندب، حيث تلوّح جماعة الحوثي بالانخراط المباشر عبر استهداف ناقلات النفط—وخاصة الشحنات السعودية المنطلقة من ينبع نحو الأسواق الآسيوية.

لكن الخطر الحقيقي لا يكمن في تعطيل الملاحة فقط، بل في ما هو أعمق.

ففي ظل التحولات الراهنة، لم يعد مستبعدًا أن يمتد التصعيد إلى استهداف منشآت النفط والبنية التحتية للطاقة في دول الخليج—وهو خيار لطالما لوّحت به الجماعة على مدى سنوات.

وهنا تتشكل معادلة تصعيد جديدة: من خنق عنقي الزجاجة البحرية إلى استهداف المنابع ذاتها.

وعندما يجتمع المساران—تعطيل التدفقات وضرب الإنتاج—يتحول الصراع إلى حرب على وجود الطاقة نفسه، لا مجرد مساراتها.

اليمن: عقدة الربط التي قد تحسم مسار الصراع

في قلب هذه المعادلة تقف اليمن، لا كجبهة هامشية، بل كعقدة ربط استراتيجية بين الخليج والبحر الأحمر، وبين مسرحي هرمز وباب المندب. فموقعها الجغرافي يمنحها قدرة فريدة على التأثير في أحد أهم شرايين التجارة والطاقة العالمية.

غير أن أهمية اليمن لا تقتصر على الجغرافيا فحسب، بل تمتد إلى طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه ضمن منظومة الصراع الإقليمي. فمع تراكم القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة لدى جماعة الحوثي، لم تعد اليمن مجرد ساحة صراع داخلي، بل تحولت إلى منصة محتملة لإسقاط معادلات ردع جديدة تتجاوز حدودها الوطنية.

وفي هذا السياق، فإن انخراط اليمن—سواء عبر تهديد الملاحة في باب المندب أو عبر استهداف العمق النفطي لدول الخليج—من شأنه أن يربط بين مسارين تصعيديين كان يُنظر إليهما سابقًا كجبهتين منفصلتين. وهنا تكمن الخطورة الحقيقية: تحول اليمن إلى نقطة التقاء التصعيد بين الخليج والبحر الأحمر.

فإذا التقى الضغط على هرمز مع اشتعال باب المندب واستهداف محتمل للبنية التحتية للطاقة في الخليج، فإن الصراع سيتجاوز كونه أزمة إقليمية إلى إعادة تشكيل شاملة لمعادلة الأمن والطاقة عالميًا.

وبذلك، لا تعود اليمن مجرد ساحة ضمن الصراع، بل تصبح عاملًا حاسمًا في تحديد اتجاهه: إما نحو احتواء هش، أو نحو انفجار إقليمي واسع.

الخلاصة: عتبة الحرب الكبرى

ما نشهده اليوم ليس مجرد تصعيد، بل مرحلة انتقالية خطرة: مرحلة ما قبل الحرب الكبرى.

حيث تتكامل الجغرافيا مع الطاقة، وتتقاطع الاستراتيجيات مع المخاطر، ويصبح الخطأ الصغير كافيًا لإشعال حرب قد تعيد تشكيل الشرق الأوسط والعالم.

الوزير الوادعي والتحدي الأصعب

ياسر الصيوعي

في لحظة مفصلية تتقاطع فيها المسؤولياتً مع ضيق الوقت، يتولى معالي الشيخ تركي الوادعي حقيبة وزارة الأوقاف والإرشاد، في مرحلة تُعد من أدق مراحل عمل الوزارة، تزامنًا مع اقتراب موسم الحج؛ الاستحقاق الأهم والأثقل على الإطلاق.

هذا التوقيت الحرج، وما رافقه من تغييرات في قيادة قطاع الحج والعمرة، يضع الوزارة أمام اختبار عملي حقيقي، لا يحتمل التردد أو العمل التقليدي، بل يتطلب جاهزية عالية، وقرارات فاعلة، وأداءً استثنائيًا يواكب حجم المسؤولية.

ورغم الثقة الكبيرة بقدرات معالي الوزير وخبرته في إدارة الملفات المعقدة، إلا أن نجاح هذه المرحلة لا يمكن أن يُختزل في شخص واحد، بل هو مسؤولية منظومةً متكاملة؛ تبدأ من وكلاء الوزارة، وتمر بالمستشارين، وتمتد إلى مدراء

العموم، وكافة الكوادر العاملة في هذا القطاع الحيوي.

إن موسم الحج ليس مجرد مهمة إدارية تُنجز، بل أمانة عظيمة تتعلق بخدمة آلاف الحجاج اليمنيين، وتيسير أدائهم لأحد أركان الإسلام، وهو ما يفرض أعلى درجات الانضباط، والتنسيق، والعمل بروح الفريق الواحد.

إن المرحلة الراهنة تستدعي وضوح الرؤية، وتسارع الإنجاز، وصدق الالتفاف حول قيادة الوزارة، بعيدًا عن أي اعتبارات جانبية قد تعيق مسار العمل أو تضعف مخرجاته.

وإذ نعوّل على الله أولًا، ثم على وعي وإخلاص الجميع، فإننا نؤمن أن التحديات، مهما عظمت، تتلاشى أمام الإرادة الصادقة والعمل المسؤول.

ولا ننسى الدور الإيجابي للأشقاء في المملكة العربية السعودية فهم نعم العضيد على الدوام والتسهيلات المقدمة التي يحظى بها العمل المؤسسي اليمني.

وفق الله معالي الوزير، وسدد خطى جميع منتسبي وزارة الأوقاف والإرشاد، وجعل النجاح حليفهم في أداء هذه المهمة الوطنية والدينية الجليلة.

ملاحظة لتصحيح المسار ..!

صلاح قائد صلاح

بعد نقل السلطة من الرئيس هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي، عُقد لقاء جمع أحد أعضاء المجلس بعدد كبير من الإعلاميين، دعا خلاله إلى توحيد الخطاب الإعلامي، مشيراً – بحسب ما أذكر – إلى أن صنعاء ستتحرر خلال سبعة أشهر، ثم يُترك للشعب تقرير مصيره. كان ذلك الطرح بمثابة بوصلة للمرحلة، بخطاب متزن لاقى تأييداً واسعاً.

نرى اليوم أن هذا التوجه يجب أن يكون المحرك الأساسي للدولة والشرعية. هذه الشرعية التي ارتبطت في ذاكرة كثير من الجنوبيين، خاصة بعد حرب صيف 1994م، بممارسات سلبية من إقصاء وهيمنة وفساد، رغم أن علم الجمهورية اليمنية نفسه هو امتداد لنضال جنوبي أصيل، وليس دخيلاً أو طارئاً.

شخصياً، أرفض الإساءة لهذا العلم، كما أؤكد قناعتي السابقة: لا وحدة بالقوة، ولا انفصال بالقوة. لقد فشلنا – شمالاً وجنوباً – في بناء دولة وطنية حقيقية بمؤسسات عادلة، وظلت الدولة عرضة للنهب والصراع بين القوى المختلفة.

ومن هذا المنطلق، طرحت فكرة رفع علم الجمهورية اليمنية إلى جانب علم الجنوب؛ الأول يمثل الدولة المعترف بها دولياً، والثاني يعبر عن قضية الجنوب ونضاله وتضحيات أبنائه. لا أرى في ذلك ازدواجية، بل خطوة لتحديد البوصلة وتقليل المزايدات، والتفرغ لبناء الدولة وصون كرامة الإنسان وحقوقه.

يبقى حق تقرير المصير للجنوبيين حقاً قائماً، لكنه يحتاج إلى بيئة حقيقية تضمن إرادة شعبية حرة وتجربة سياسية ناضجة. إن التمسك بالقضية الجنوبية، بسقفها الواضح، يمثل صمام أمان ليس للجنوب فقط بل للشمال أيضاً، إذا أحسن التعامل معه كمدخل لحل عادل.

وعلى النخب السياسية في الشمال أن تتعامل مع هذا الحق بجدية، إذا أرادت الحفاظ على الوحدة واستعادة الدولة الوطنية. فبناء مؤسسات عادلة يجب أن يكون شرطاً أساسياً، خاصة في الشمال، لضمان شراكة حقيقية ومنع تكرار تاريخ الهيمنة.

كما ينبغي أن ينص الدستور بوضوح على تجريم أي انقلاب أو هيمنة عسكرية، مع ضمان حق الجنوب في تقرير مصيره عبر استفتاء شعبي حر، بضمانات إقليمية ودولية. ويمكن أيضاً الاتفاق على إجراء استفتاء مستقبلي على الوحدة بعد فترة زمنية، يُمنح فيها الجميع فرصة لتقديم نموذج عادل ومستقر يعيد للوحدة الطوعية اعتبارها.

بهذا الوضوح والاحترام المتبادل، يمكن إعادة توحيد الصفوف وتصحيح المسار، بعيداً عن صراع المشاريع والدوران في حلقة مفرغة، واستعادة كرامة الوطن وحق الشعب في تقرير مصيره.

وفي ملاحظة إضافية، فإن ما طرحه الفريق الركن محمود أحمد سالم الصبيحي لا يخرج عن هذا الإطار. فالرجل عُرف بصراحته ووضوحه، ويعبّر علناً عما يُناقش في الغرف المغلقة. وهو ليس خصماً للجنوب أو قضيته، بل يستند إليها ويؤمن بها.

ما أثاره في ملاحظته – التي أثارت جدلاً واسعاً – كان إعادة التأكيد على حق الشعب في الجنوب في تقرير مستقبله، وانتقاد حالة الازدواجية والتيه السياسي التي أهدرت سنوات دون حسم: لا سلم ولا حرب، لا وحدة مستقرة ولا انفصال واضح.

كما أن دعمه لمحافظ لحج الجديد يعكس روح رجل الدولة، من خلال موقف عملي بعيد عن الاستعراض، في وقت كانت فيه بعض الزيارات السابقة تثقل كاهل الناس بالمواكب العسكرية.

إن الانتقاد الموضوعي مرحب به، بل هو واجب وطني، لكن الإساءة الموجهة بدوافع ضيقة لا تخدم أحداً. ومن يعرف الرجل يدرك أنه يقبل النقد الصادق.

نسأل الله أن يجمع الكلمة ويوحد الصفوف لما فيه خير البلاد والعباد.

عدن المتعددة الثقافات بين القانون والتعسف: هل المواطنة حق أم امتياز ؟

م.فضل علي مندوق

في مدينة مثل عدن، لا يمكن فهم سؤال الهوية بمعزل عن سياقه التاريخي المركب، ولا يمكن اختزال الانتماء الوطني في معايير ضيقة تتجاهل تراكم التجارب الاجتماعية والإنسانية التي شكلت ملامح هذه الحاضرة عبر قرون. فقد نشأت عدن بوصفها نقطة التقاء عالمية، خصوصًا منذ افتتاح قناة السويس، الذي حوّلها إلى محطة استراتيجية للتجارة والملاحة الدولية، وجعلها مقصدًا لموجات بشرية متنوعة من شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية وغيرها. وتعزز هذا الطابع الكوزموبوليتاني في ظل الإدارة البريطانية التي تأسست مع احتلال عدن عام 1839، حيث شُجّعت الهجرة لأغراض اقتصادية وإدارية، فتكوّن ما عُرف لاحقًا بـ"الفسيفساء العدنية" أو "الكوزموبوليتانية العدنية"، وهو تكوين اجتماعي وثقافي فريد، قائم على الانخراط الفعلي في المجتمع لا على نقاء الأصل أو الانتماء الجغرافي البحت.

لم تكن هذه الفسيفساء مجرد توصيف ثقافي، بل امتدت لتصبح واقعًا اجتماعيًا وقانونيًا يُستوعب ضمن الإطار الوطني بعد استقلال جنوب اليمن، حيث مُنحت الجنسية اليمنية لآلاف المقيمين الذين استقروا في عدن لسنوات طويلة، واندمجوا في نسيجها الاجتماعي. وبموجب القوانين المعمول بها حينها، أصبح هؤلاء مواطنين كاملي الحقوق، يحملون الوثائق الرسمية من بطاقات شخصية وجوازات سفر وأوراق ثبوتية متنوعة، ويشاركون في الحياة العامة دون تمييز أو تفرقة، ما شكل قاعدة متينة للانتماء المدني في المدينة.

غير أن الإشكالية التي تواجه بعض هؤلاء المواطنين اليوم، أو أبنائهم وأحفادهم، تتمثل في صعوبة تجديد بطاقاتهم الشخصية أو استكمال أوراقهم الثبوتية، حيث تُثار شبهات حول "يمنيتهم" وتُطرح تساؤلات عن أصولهم، في مشهد يعيد فتح ملفات كان يُفترض أنها أغلقت قانونيًا منذ عقود. ولتشخيص هذه الظاهرة بدقة، لا بد من الإشارة إلى منشأ بعض الحالات، وهو أمر ضروري لفهم طبيعة الخلل الإداري والاجتماعي الذي نشأ.

أولًا، هناك حالات تعود أصولها إلى أسر قدمت من الهند أو الصومال أو إثيوبيا خلال الحقبة الاستعمارية، واستقرت للعمل في الموانئ أو التجارة أو الإدارة. هذه الأسر، التي لعبت أدوارًا اقتصادية واجتماعية حيوية، حصلت على وثائق إقامة ثم على الجنسية بعد الاستقلال، غير أن بعض أفرادها اليوم يفتقرون إلى أرشيف موثق بسبب ضياع السجلات أو ضعف التوثيق في مراحل سابقة، ما يجعلهم عرضة للتشكيك عند التعامل مع الأجهزة الإدارية الحديثة.

ثانيًا، هناك أسر عربية من أصول حضرمية أو تهامية، أو من مناطق خارج اليمن، استقرت في عدن قبل الاستقلال واندمجت كليًا في المجتمع، لكنها لم تحتفظ بسلاسل نسب موثقة وفق المعايير البيروقراطية المعاصرة، ومع تعقّد الإجراءات الإدارية، أصبح إثبات الاستمرارية القانونية للجنسية تحديًا، رغم وضوح الاندماج الاجتماعي والمعيشي المستمر.

ثالثًا، تبرز حالات ناتجة عن التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها البلاد، خصوصًا بعد حرب صيف 1994 في اليمن، حين أعيدت هيكلة المؤسسات وتعرضت السجلات المدنية للتلف أو الضياع، ما أدى إلى فجوات في البيانات الرسمية. هذه الفجوات تُستدعى أحيانًا لتبرير رفض تجديد الوثائق، رغم أن المسؤولية عن هذا الخلل لا تقع على عاتق الأفراد.

رابعًا، لا يمكن إغفال البعد الإداري البحت، حيث يؤدي غياب معايير موحدة، أو ضعف التدريب، أو الاجتهادات الشخصية لبعض الموظفين، إلى قرارات متباينة في حالات متشابهة، وفي ظل غياب قاعدة بيانات مركزية متكاملة، يصبح التقدير الفردي عاملًا حاسمًا، ما يفتح الباب أمام التعسف أو الخطأ الإداري.

إن هذه الحالات، على اختلاف منشئها، تشترك في حقيقة أساسية: أن أصحابها ليسوا "غرباء" على عدن، بل هم جزء من نسيجها التاريخي والاجتماعي. لقد وُلد كثير منهم في المدينة، وتعلموا في مدارسها، وأسهموا في اقتصادها، ولهم فيها أبناء وأحفاد، ما يجعل التعامل معهم بمنطق الشك انتهاكًا لحقوقهم الفردية، ومساسًا بالترابط الاجتماعي الذي قامت عليه المدينة.

من الناحية القانونية، يظل المبدأ الحاكم هو استقرار الوضع القانوني للمواطن، فالجنسية، متى ما مُنحت وفق القانون، لا يجوز إعادة النظر فيها إلا عبر مسار قضائي واضح يضمن حق الدفاع ويستند إلى أدلة قاطعة. أما تحويل إجراءات تجديد البطاقة الشخصية أو الأوراق الثبوتية إلى منصة لإعادة تقييم الانتماء، فهو خلط بين ما هو إداري وما هو سيادي، ويُعد انتهاكًا لمبدأ سيادة القانون.

ومن المنظور السياسي والاجتماعي، فإن الإصرار على إعادة تعريف "اليمني" بمعايير إقصائية، يُنذر بإعادة إنتاج توترات هوياتية، ويقوّض الثقة بين المواطن والدولة. فالدولة الحديثة لا تبنى على أساس نقاء الأصل، بل على أساس التعدد المنظم، حيث تُدار الاختلافات ضمن إطار قانوني جامع، لا عبر استبعادها.

إن عدن، بتاريخها الكوزموبوليتاني، تقدم نموذجًا يمكن البناء عليه، لا هدمه، فهي مدينة أثبتت عبر الزمن أن التعدد يمكن أن يكون مصدر قوة، وأن الانتماء يتأسس على المشاركة الفعلية في الحياة العامة لا على معايير جامدة. ومن هنا، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب مقاربة شاملة: تبدأ بتصحيح الاختلالات الإدارية، وتمر بإعادة توثيق السجلات، وتنتهي بإعادة تأكيد مفهوم المواطنة بوصفه عقدًا قانونيًا وأخلاقيًا لا يقبل الانتقاص.

في الختام، إن الدفاع عن حقوق أبناء المجتمع العدني المتعدد الثقافات ليس مجرد مطلب فئوي، بل يمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة على احترام تاريخها وصون تنوعها، وضمان التزامها الثابت بمبادئ القانون. وأي إخفاق في هذا الاختبار لن ينعكس على هؤلاء الأفراد فحسب، بل سيؤثر أيضًا على صورة الدولة ومصداقيتها، وعلى قدرتها في بناء مستقبل يرتكز على العدالة والاندماج الاجتماعي، لا على الشك والإقصاء.